

أدب الحوار والخلاف في الشريعة الإسلامية

الأستاذ المساعد د / أحمد يوسف صمادي

قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة إب

[خلاصة البحث]

يتوقف هذا البحث عند الأمور الآتية :

- ١- الخلاف هو المنهج المغایر من فرد أو جماعة للغير في القول أو الفعل .
- ٢- الخلاف منه ما هو ممدوح كمخالفقة أهل الإيمان لأهل الكفر ، ومنه ما هو مذموم ؛ وهو ما كان ناتجاً عن الهوى لتحقيق أغراض ذاتية ، ومنه ما هو سائغ ؛ وهو ما يقع بين الفقهاء في الأمور الفرعية التي تتردد أحکامها بين احتمالات متعددة .
- ٣- عند الحوار والخلاف يجب ما يلي :
 - أ) مراعاة سماحة الشريعة ويسرها وسعتها .
 - ب) حصر الخلاف في دائرة الخطأ والصواب ، وعدم نقله إلى دائرة الامتثال والعصيان .
 - ج-) الإخلاص وقصد الحق ، ويكون بـ :
 - ١- حسن الظن بدعاة الإسلام .
 - ٢- رحابة الصدر في استقبال ملاحظات الغير واعتبارها معونة منه وليس بقصد التحرير .
 - ٣- انتقاء أطيب الكلام وتجنب الألفاظ الجارحة .
 - ٤-وعي كلام المخالف وعدم التسرع في الاتهام والأحكام قبل معرفة منهجه والدليل الذي أستند إليه وبين عليه حكمه .
 - د) المدح وضبط النفس وعدم الانفعال .
 - هـ) عدم مقاطعة الطرف الآخر في أثناء كلامه .
 - ز) الالتقاء والتعاون على القواسم المشتركة .

المقدمة :

الحمد لله القائل : (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكتنم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبيّن الله لكم آياته لعلكم تهتدون) . (١) والصلوة والسلام على من بعثه رب وحدة ورحمة للعالمين ، وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين ، وبعد ...

ففي خضم هذا الواقع المتردي الذي تعشه هذه الأمة ظهرت صحوة إسلامية أبناؤها محصورون بجزرية ضيقة ، وبأحادية الرأي والنظرية عاجزة عن الحوار فيما بينها ، مع وجود قواسم مشتركة بينها ، فلا تتعاون فيما اتفقت عليه ، ولا يعذر بعضها ببعض فيما اختلفت فيه ، بل كل متعد برأيه ، ساع باذل جهده لإلزام الآخرين به ، وإذا لم يأخذ ويعمل به قابله بالتهم وسوء الظنون ، حتى استحوذت على القلوب القسوة والغليظة ، بدل المودة والرحمة ، وعدو الأمة لا يرقب في هذا المتعنت المتشدد غيرة ولا ذمة ، حتى ولو تنازل كلية عن دينه ، فهذا الغرب والشرق يحارب المسلمين حتى لمجرد أسمائهم وأصولهم مع ابتعادهم وانسلاخهم عن دينهم ، وما حرب البوسنة والهرسك عنا يبعد ، وكما قال وزير الخارجية التركي مع كونه علمانياً أتاتوركياً متشددًا : إن الغرب لا يشرون بنا لأنهم ينظرون إلينا على أننا مسلمون . (٢)

فغيرة على هذه الأمة ، متألماً لما يجري فيها ، وبحاك ضدها ، مع ضعفها وتخلفها وترديها الحضاري أحيبت المساهمة في جمع كلمتها ووحدة قلوبها وتبنيها إلى الخطر المدح بها وذلك بتناول أدب الحوار والخلاف في الشريعة الإسلامية ببحث مستقل . وقد سلكت في بحثي بيان معنى الحوار والخلاف ، وبيان أسس وقواعد الحوار والخلاف سواء بين أبناء الصحوة الإسلامية نفسها ، أو بين أبنائها وغيرهم من أصحاب الفكر والأيديولوجيات المعاصرة ، بعيداً عن التعنت والتشدد معبقاء احترامي الكامل لأصحاب الآراء الأخرى .

ماهية الخلاف :

يطلق الخلاف أو الاختلاف في اللغة على مطلق المغايرة ، فيقال هذا مختلف عن هذا أي مغاير له . واصطلاحا : هو المنهج المغاير من فرد أو جماعة للغير في القول أو الفعل .

وعرفه الجرجاني : بأنه منازعة تحرى من المعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل . (٣)

والخلاف أعم من الضد ، فكل ضدين مختلفان ، وليس كل مختلفين ضدين .
ويتصل بالخلاف ألفاظ تحمل معانٍ متراوحة أحياناً للخلاف ، وذلك حسب درجة الخلاف ، ومن هذه الألفاظ الجدل والشقاق .

فالجدل في اللغة يطلق على اللدد في الخصومة والقدرة عليها ، فيقال جادلت الرجل فجذلته إذا غلبته ، أو هو مقابلة الحجة . (٤)

وعلم الجدل هو علم يقوم على مقاولة الأدلة لإظهار أرجح الأقوال الفقهية . (٥)
وعرفه بعض العلماء بأنه علم يقتدر به على حفظ أي وضع يراد ولو باطلًا وهدم أي وضع يراد ولو حقا . (٦)

وقال الجرجاني : الجدل هو القياس المؤلف من المشهورات وال المسلمات والغرض منه إثبات الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراكه مقدمات البرهان .
أو هو دفع المرء خصميه عن إفساد قوله بمحنة أو شبهة أو يقصد به تصحيح كلامه وهو الخصومة في الحقيقة . (٧) .

وأما الشقاق فهو غلبة العداوة والخلاف (٨) ، ومنه قوله تعالى (وإن خفتر شقاق بينهما) ، (٩) وقوله (فإنما هم في شقاق) . (١٠) .

وعلى هذا فإن الاختلاف ثلاثة درجات ، الأولى هي مجرد المغايرة في الرأي أو الفعل أو الموقف مع إبقاء القلوب سليمة حسنة الظن تجاه بعضها .

وإذا أعتقد كل طرف من أطراف الاختلاف بقوله أو موقفه وحاول مغالبة الآخر بإقناعه وحمله عليه فهذا هو الجدل " الدرجة الثانية " .

فإذا أشتد الخصم وآثر كل واحد الغلبة على غيره دون الحرص على ظهور الحق ووضوح الصواب وجلاء اللبس ، وتعذر الالتقاء على القواسم المشتركة بينهما فهذا هو الشقاق " الدرجة الثالثة " .

أقسام الاختلاف :

وأقسام الاختلاف متعددة ومتنوعة ، فمن الاختلاف ما هو ممنوح ، ومنه ما هو مدموم ، ومنه سائغ متعدد بين المدح والذم .

الأول : الاختلاف الممنوح :

والاختلاف الممنوح يكون بمخالفة أهل الشرك والنفاق والفسوق والمحنون في هيئتهم وأعيادهم ومناسباتهم ، فهذا الخلاف لم يكن للنفس فيه حظ للهوى ، بل أملأه الحق وفرضه الإيمان وقصده الشارع ودعا إليه .

هذا مع بقاء واجب دعوئكم ونصحهم وإرشادهم بالحكمة والمواعظ الحسنة . قال تعالى : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والمواعظ الحسنة) . (١١)

الثاني : الاختلاف المدموم :

والاختلاف المدموم منه ما كان ناتجا عن الهوى واتباعه لتحقيق أغراض ذاتية أو تظاهر بالعلم والفقه والفهم . وقد عاب الله تعالى الهوى وأصحابه وهي عن إتباعه فقال : (فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا) ، (١٢) وقال : (ولا تتبع الهوى فيضلوك عن سبيل الله) ، (١٣) وقال (وإن كثيرا يضللون بأهوائهم بغير علم) ، (١٤) وقال (ولو اتباع الحق أهواههم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن) ، (١٥) وقال (أفكتم جاءكم رسول بما لا تقوى أنفسكم استكريتم فغريبا كذبتم وفريقا تقتلون) . (١٦)

ويعرف الهوى بأن يكون مناقضا للنص الصريح من القرآن والسنة ، أو تأباه العقول السليمة ، كالدعوة إلى الإباحية والتبرج والسفور ومسابقات ملوك الجمال ، وعدم تحكيم شرع الله تعالى ، والمناداة بأفكار قومية وعلمانية ووطنية إلى غير ذلك مما يصطدم مع وحي القرآن والسنة .

والمؤمن يعصمه الله تعالى فيكشف له زيف هذه الأفكار والمعتقدات وأئمها نابعة من الهوى وخطوظ النفس ، وينبغي أن لا يكون تبعا لهواه ، بل ممثلا مسترشدا بما أرشده

الله تعالى إليه ، قال تعالى (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَغْفِرُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حَكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقَنُونَ) ، (١٧) وقال (وَمَا كَانَ مُؤْمِنٌ وَلَا مُؤْمِنٌ إِذَا قُضِيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرَاً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا) . (١٨)

الثالث : الاختلاف السائغ :

والاختلاف السائغ هو ما يقع بين الفقهاء في الأمور الفرعية التي تردد أحکامها بين احتمالات متعددة ، كاختلافهم في بعض مفطرات الصوم ونواقض الوضوء وسائل الزكاة والحج والمعاملات المالية والأحوال الشخصية والسياسية وغير ذلك .

وأسباب الاختلاف في هذه المسائل راجع إلى اختلاف القراءات ، والاختلاف في فهم النص وتفسيره وتطبيقه ، والشك في ثبوت الحديث وصحته أو عدم الاطلاع عليه ، وتعارض العام والخاص ، والمطلق والمقييد ، والاختلاف في حجية القياس والاستحسان وسد الذرائع والمصلحة المرسلة والاستصحاب والعرف وقول الصحابي وشرع من قبلنا وعمل أهل المدينة إلى غير ذلك من الأسباب المعتبرة لدى الفقهاء .

والدليل على اعتبار هذا الخلاف سائغا هو أن الفقيه مأجور في الحالتين ، بأجر إن أخطأ وأحرى إن أصاب ، قال صلى الله عليه وسلم (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدْ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرٌ وَإِذَا حَكَمَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ) (١٩) وتعدد حالات الخطأ والصواب يعني وجود الاختلاف . وبतقرير الأجر في حالات الاختلاف هذه دليل على اعتبار هذا الاختلاف سائغا ، ولو لم يكن سائغا لما حصل الأجر في حالة الخطأ .

كما يدل على ذلك عدم إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على الصحابة رضوان الله عليهم لما اختلفوا في فهم وتطبيق قوله صلى الله عليه وسلم : (لَا يَصِلُّنَّ أَحَدُ الْعَصَرِ إِلَّا في بَنِي قَرِيظَةَ) . (٢٠) .

إضافة إلى ذلك قول أنس رضي الله عنه : كنا نسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصائم على المفتر ولا المفتر على الصائم . (٢١) إلا أن هذا لنوع من الاختلاف قد ينقلب إلى مذموم ، كما يعتقد أهل التقليد اعتقادا جازما أن الآراء المحالفة باطلة ، وأن الآخذ بها آثم فاسق .

وكما يقع بين المقلدين ومنكري التقليد ، حيث يحمل التعصب الأعمى المقلد على الدفاع عن يقلده والتبرير له ولو كان الحق واضحا جليا مع غيره ، وقد يحمله هذا

التعصب على ترك السنة ، ثم يأتي المنكر عليه فيستطيع على هذا المقلد حتى يصل الأمر إلى الخصم والقطيعة بينهما ، كالخصومة الناتجة عن الخلاف في بعض هيئات الصلاة من رفع اليدين وقضبها واستعمال السواك وغير ذلك مما هو مستحب ، بينما القطيعة والضغينة والتفرقة بين المسلمين حرام كهي الشارع عنها وحذر منها ، بل أمر بوحدة القلوب وحث على ائتلافها ، قال تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) (٢٢) ، وقال صلى الله عليه وسلم (لا تبغضوا ولا تحاسدوا ولا تدبروا وكونوا عباد الله إخوانا) (٢٣) .

القواعد العامة الواجب مراعاتها عند الاختلاف

هناك مبادئ وقواعد عامة يجب مراعاتها عند الاختلاف ، وهي :

الأولى : مراعاة سماحة الشريعة ويسرها وسعتها :

ومراعاة سماحة الشريعة ويسرها وسعتها واحب في الأمور كلها ، فالنصوص الشرعية الدالة على هذه القاعدة كثيرة ، فمن الكتاب قوله تعالى (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) (٢٤) ، قوله (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (٢٥) ، قوله (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج) (٢٦) ، قوله (يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا) (٢٧) ، قوله (فإن مع العسر يسرا وإن مع السر يسرا) (٢٥) .
ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لعاذ وأي موسى حين بعثهما إلى اليمن (بشرا ولا تنفرا ، يسرا ولا تعسرا ، تطاؤعا ولا تختلفا) (٢٦) ، قوله (إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسدوا وقاربوا) (٢٧) ، قوله (بعشت بالحنفية السمحاء) (٢٨) ، وقالت عائشة رضي الله عنها : ما خير النبي صلى الله عليه وسلم بين أمرتين إلا اختار أيسرها ما لم يكن إلها (٢٩) .

فالسماحة واليسير ميزة امتازت بها هذه الشريعة على غيرها من الشرائع . ومع وجود هذه السمة والميزة بنص الشرع إلا أن كثيرا من حملة الإسلام يضيقون ويشددون على الناس في الأحكام ، فلا يختارون إلا أضيقها ولا يفتون إلا بأشدتها ، حتى سلبوا السماحة منها - أي الشريعة - فأصبحت لهم شريعة الإصر والأغلال ، وهذا هو الاعتداء المبين عليها ، فنفر الناس من دينهم بعد أن كان ملادهم وسعتهم وسعادتهم ، بل أصبح القائل بالتشديد والتحريم دائما هو الغيور على دين الله المخلص المتمسك بشرعه ، وأما الحizir الميسر عليهم فهو المتفلت من الدين الجميع لأحكامه ، علما بأن الغيرة على هذا

الدين موجودة لدى الطرفين غير محتكرة على أحدهما ، وقد يكون الثاني أغير على دينه من الأول وأكثر تمسكا به منه ، إلا أن قصر النظر وضيق الأفق وعقم العقلية والمغالاة في الأهام عند حملة الإسلام ودعاته أوجد فجوة وحاجزا نفسيا بين هذا الغيور وبين الجماهير المتدينة حتى حرموا أنفسهم من علمه وفهمه ، فضيقوا واسعا وأعطوا صفة وسمة سلبية للآخرين عن هذا الدين ، والدين بريء بنصوصه مما يفعلون .

ولم تقف المصيبة عند هذا الحد بل تعدت حتى كثرة المزایدات في إرضاء الجماهير المتدينة بإظهار الآراء المتشددة والمتاجرة بالتخاذل المواقف الصلبة ، حتى أصبح العلم يراعي رضا الجماهير على حساب قناعته وفهمه خوفا من آهامهم وسخطهم عليه ، فأصبح الأستاذ خاضعا لحكم التلميذ والطبيب للمريض ، مما جعل ذوي النظر والبصرة من هذه الأمة - بانقلاب الموازين واحتلاط المعاير - تحت مظلة الإرهاب الفكري ، فعمت في الأمة الإسلامية الأمراض والفوبي ، وتصدر الجهل بدل العلم ، فسهل القول بغير علم ، والفتوى بغير نور ، والعمل بغير دليل ، وانتشر التفسيق والتکفير والاتهام ، وغمرت الأمة في وحل التخلف والتردي الحضاري ، والتفرقة والتشذب ، حقيقة شعار عدوها فرق تسد . فسادها الأمم ، وتدخلت في مصيرها وشئونها ، ووجهت من غيرها بدل أن تكون موجهة لها لتكون رحمة للعالمين ، بل عدلت الأمل بربها ، وفقدت الثقة بنفسها ، وسيطر الإحباط عليها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ومع وجود هذه الغمة أخذت تظهر آراء واجتهادات جريئة ساعية إلى رضا ربها ، غير مبالية بالآهامت وما يقال عنها هنا وهناك ، ما دامت مقتنعة أن هذا هو الحق ، معتمدة عليه سبحانه في إزالة ما أقصى بالإسلام ظلما ، لتعيد للأمة سماحته ويسره وسعته ، فتنتعم وتسعد به دنيا آخرة ، وتعيد كل امرئ إلى موقعه ، فالمرتضى يخضع لنصيحة ووصفة الطبيب ، والتلميذ لتوجيهات المعلم ، وهذا هو الأصل والوضع الطبيعي ، فالعلماء ورثة الأنبياء ، والأمة تتقدم بعلمها ، قال تعالى (فاسألو أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) (٣٤) ، وقال (إنما يخشى الله من عباده العلماء) (٣٥) ، وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه :

رأيت العلم صاحبه كريم
ولسو لدته آباء لئام
يعظم أمره القوم الكرام

وليس يزال يرفعه إلى أن

كراعنى الضأن تبعه السوام
ولا عرف الحال ولا الحرام (٣٦)

ويتبعونه في كل حال
فلولا العلم ما سعدت رجال

ولا يفهم من سماحة الإسلام ويسره الدعوة التي تتبع الرخص التي تخرج صاحبها من الحال إلى الحرام اتفاقاً ، كالمذى يقلد الحنفية في عدم اشتراط الولي في عقد النكاح ويقلد المالكية في نفس الوقت في عدم اشتراط الشهود فيه فيقع في الزنا اتفاقاً ، لأن الزنا يقوم على الرضا بين الزاني والزانية دون رضاء ولديها وحضور الشهود .

وهذا بخلاف مالو أخذ برأي الحنفية في اشتراط حضور الشهود وعدم اشتراط رضا الولي ، أو يأخذ برأي المالكية في عدم اشتراط حضور الشهود مع اشتراط حضور ورضا الولي في عقد النكاح فإنه يعتبر نكاحاً شرعاً (٣٧) .

فسماحة الإسلام ويسره تظاهر عند تعدد الآراء والأقوال القائمة على الأدلة الشرعية والبحث العلمي – بين محرم وبحيث مثلاً – في احترام قائلتها والتآدب معهم وعدم التشنيع عليهم التنفير منهم ، فكلهم غيورون على دين الله ، متبعون الله تعالى بما ، مأجورون عليها ، حتى ولو كان الرأي غير مألف ، لأنه قد يكون اليوم غير مألف ولا مقبول ، ثم يكون مألفاً مقبولاً بعد ذلك ، المهم أن الأمة يجب أن تستفيد من طاقات وعطاء أبنائها ، لا أن تخرم نفسها منها ، فالإسلام وسع جميع هذه الآراء ، وأعطى الأجر عليها أصابت أو أخطأت ، لتكثر وتتعدد الحلول أمام الأمة فلا تتعثر في معالجة أمورها .

وما أن العلم دين فعلى الأمة أن تأخذ العلم من ثق بيده ، ولتأخذ حذرها من الذين يوظفون العلم تبعاً لأهواء الحكام والسلاطين ، فيصدرون الفتاوى حسب رغبتهم وطلبهم ، يتقربون بها إليهم ولو على حساب دينهم وأمتهم .

لكن إذا صدر عن مثل هؤلاء العلماء وغيرهم مما فيه مصلحة للأمة فعلى الأمة الاستفادة منهم ، فالحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحق بها (٣٨) .

وما يجدر التنبيه عليه هنا أنه ليس كل عالم جالس الحكم والسلطان يتبع هواه ، بل منهم من يتقرب إلى الله تعالى بنصحه وإرشاده ولا يقول له إلا ما يرضي ربه . إلا أنه يرى أن الابتعاد عن هذا السلطان سيجعل أهلسوء يحيطون به من كل جانب ، فيزيرون له الباطل ، ويقطدون الحق في وجهه .

وقد يأتي يوم يوفق الله تعالى هذا العالم وينفع به الأمة أكثر بكثير من العلماء الذين آثروا الابتعاد عن السلطان ، كما حدث من رجاء بن حمزة مع الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك الذي نصحه بأن يلي العهد إلى عمر ابن عبد العزيز ، ففعل بنصيحته ، فكان نتيجة ذلك أن سعدت الأمة بخلافته وعدله ، وخلاصها من ظلمبني أمية ، حتى عده العلماء خامس الخلفاء الراشدين رضي الله عنه وعنهم جمِيعاً (٣٩) .

وساحة الإسلام وسعتها للجميع هي الفهم الصحيح لدى فقهاء وعلماء سلف هذه الأمة ، فسفيان الثوري يقول : إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وأنت ترى غيره فلا تنبه (٤٠) .

وروى عنه الخطيب البغدادي قوله : ما اختلف فيه الفقهاء فلا أهنى أحداً من إخواني أن يأخذ به (٤١) .

وقال الإمام أحمد في رواية المروزي : لا ينبغي للفقيه أن يحمل الناس على مذهب ولا يشدد عليهم (٤٢) .

وقال الإمام النووي : ليس للمفتى ولا للقاضي أن يعرض على من خالفه إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جيلاً (٤٣) .

وقال يحيى بن سعيد : ما برح أولو الفتوى يفتون فيحل هذا ويحرم هذا فلا يرى الحرم أن المخل لتحليله ، ولا يرى المحرم هلك لتحليله (٤٤) .

وسئل القاسم بن محمد عن القراءة خلف الإمام فيما لم يجهر فيه فقال : إن قرأت ذلك في رجال من أصحاب رسول الله أسوة (٤٥) .

وقال ابن قدامة : إن للمفتى إذا استفتى وكانت فتواه ليس فيها سعة للمستفتى فله أن يحيله إلى من عنده سعة (٤٦) .

ومن أصول مذهب المالكية مراعاة الخلاف ، ومقصود هذا الأصل أن المسألة الخلافية التي فيها دليل لكل قول يعمل برأي المخالف إذا ترتب على القول برأيه هو تلائج ومآلات هي أضرار ومجاصد وحيف وقعت على المكلف فوق ما شرع له أصلاً ، جعلت هذه المآلات دليلاً للمخالف أقوى بعد الفعل فيعمل به (٤٧) .

ومما وقع للإمام البهوي الحنفي أنه أستفتى في فتوى فافتى فيها على خلاف المذهب فكتب إليه من يعاتبه في ذلك قائلاً : إنك أفتت بكلداً بينما قلت في كتابك

كشاف القناع كذا وكذا ، فالفتوى ليست متماشية على نهج المذهب فرد عليه البهوي بعبارة غليظة فقال : قل لثور المدار إني إذا ألفت مشيت على قواعد مذهبي وإذا أفيت ذكرت الوقوف بين يدي الله عز وجل (٤٨) .

وعن أبي حنيفة أنه قال : هذا الذي نحن فيه رأي لا نعبر أحداً عليه ولا نقول يجب على أحد قوله بكل اهية فمن كان عنده شيء أحسن منه فليأت به (٤٩) .
وعنه أيضاً أنه قال : قولنا هذا رأي ، وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن جاءنا بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا (٥٠) .

وقد أراد أبو جعفر المنصور كتابه عدة نسخ من الموطأ وتوزيعها على الأمسكار وحمل الناس على الفقه الذي فيه حسم للخلاف لا سيما أن سبعين عالماً من معاصر الإمام مالك من فقهاء الحجاز قد وافقوه على ما فيه ، ومع هذا فإن أول من رفض ذلك الإمام مالك ، فقال : يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فإن الناس قد سبقت لهم أقوابيل وسمعوا أحاديث ورووا روايات وأنخذ كل قوم بما سبق إليهم وأتوا به من اختلاف الناس ، فدع الناس وما احتر أهل كل بلد منهم لأنفسهم . فقال الخليفة : وفقك الله يا أبو عبدالله (٥١) .

وإذا كان التيسير والتوسعة هو فهم علماء السلف والمدارس الفقهية لهذا الدين فعلى الجماهير المتدينة في هذا العصر التأسي بعلمائهم وليس بعضهم بعضاً بستة الإسلام ، وليسر بعضهم على بعض بيسر الإسلام بدل التضييق والتشديد والتنفير والذي لا يتولد منه الغلطة في الأسلوب والقصوة في القلوب .

الثانية : حصر الخلاف في دائرة الخطأ والصواب :

وحصر الخلاف في دائرة الخطأ والصواب يجعل القلوب متراحمة متماسكة كل قلب يشعر صاحبه أن الطرف الثاني مأجور ، وهذا بخلاف نقله إلى دائرة الامتثال والعصيان ، والكفر والإيمان فإنه يجذب الأنانية لدى أصحابها فلا يرى الخير إلا معه ، ولا يحبه إلا لنفسه ، قال صلى الله عليه وسلم (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه (٥٢) ، وقال : مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا أشتكتى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى (٥٣) ، كما يجذب

الاستعلاء على الآخرين ورميهم بالجهل ، فيعجب كل صاحب رأي برأيه ، فلا يرى من غيره إلا سواداً مظلماً ، ومعصية وإثماً .

كما أن حصره في دائرة الخطأ والصواب دليل على مرونة الشريعة الإسلامية وعطائها المتعدد زماناً ومكاناً ، وهذا التجدد في العطاء باق ما دام التحفيز والتشجيع بالأجر والثواب باقياً مستمراً من صاحب الشريعة سبحانه وتعالى ، وهذا بخلاف نقله إلى الامتثال والعصيان ، حيث يجعل الحقيقة حكراً عليه ، وغيرها الضال المضل ، وهذا تعد على صاحب الشريعة لما فيه من الإرهاب الفكري فضلاً عما يصبحه من أهام الغير وسبابه وتفسيقه ، فسباب المسلم فسوق وقتاله كفر (٥٤) ، وأنه يؤدي إلى جمود الشريعة وتعطيلها عن العطاء .

والحكم في هذا اللقلب ؟ فالقلب إذا صلح وسلم سدد وقارب ، وإذا فسد حذر ونفر الجماهير المتدينة من المحالف وأئمه بالعصيان وكأنه ارتكب محراً أو ترك واجباً ، علماً ، الواجب ما طلب الشارع فعله على وجه الحتم والإلزام فيستحق فاعله الشواب وثاركه الإثم والعقاب ، والحرام ما طلب الشارع تركه على وجه الحتم والإلزام فيستحق تاركه الشواب وفاعله الإثم والعقاب .

وإذا وضح هذا وعلم فلنفر والتهم بالفسوق والعصيان هو الذي ارتكب حراماً ، وأما المتهם والمحذر منه في وجهات النظر فهو الممثل المأجور ، لأنه يريد العطاء لأمته والنهو عنها وإزالة لثام الجمود عنها ، قال صلى الله عليه وسلم (من أحيا سنة فله أجراً وأجر من عمل بها) (٥٥) وهذا لم يحيي سنة بل أحيا واجباً مفقوداً في أمته ، بفقدة ماتت وتخلفت وتردت حضارياً .

فصاحب الشريعة قال : يا عالماً أنت أفعى أمتك ، وحافظ على حياتها باحتتهاراك ولا تخف فأنا أعطيتك أجراً وإن أصبت وأجراً وإن أخطأت (٥٦) ، وجعلت نفعك بعلمك عملاً موصولاً لك لا ينقطع بعد موتك (٥٧) ، وإن لم تفعل فاعلم أنه لا تزول قدم عبد يوم القيمة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيما أفناه ، وعن جسده فيما أبلاه ، وعن ماله من أين أكتسيه وفيما أنفقه ، وعن علمه ماذا عمل به (٥٨) .

وأسوأ ما بلغته الجماهير المتدينة في هذا العصر أنها تمنى زوال من يخالفها في وجهات النظر والخلاص منهم ، وإذا رأوا عدواً يطش بهم - المخالفين - فرحاً وسرروا

— لأن الطرفين — الباطش والمبطوش به — في ظنهم ظلمة سلط الله بعضهم على بعض فخلصهم وأراحهم منهم ، ولا يعلمون أن عدوهم مستربص بالأمة جماء ، عالمها وجاهلها ، متدينها وفاسقها على السواء ، فعدوها لا يرقب فيها إلا ولا ذمة ، خاصة بعلمائهم وإن تعددت وتتنوعت وجهات نظرهم وأرؤهم لتبقى الأمة في ~~غيتها~~ وتيتها . وتخلفها .

ولم تقف المصائب عند هذا الحد بل تعدته حتى رفع الأخ السلاح في وجه أخيه ، معتقدا حازما أن القربة إلى الله تعالى تكمن بسفك دمه .

وستبقى الأمة متفرقة حذرة منفحة من نفسها حتى تخرج الأمور الاختلافية — وجهات النظر — من دائرة الإمتثال والعصيان إلى دائرة الأحرار والأحرارين — الخطأ والصواب — لتألف نفسها كما ألف الأئمة الأعلام من سلف هذه الأمة بعضهم بعضا ، يخالف أحدهم الآخر دون تأييم أو تحذير أو تحذير ، لأنه يعلم أنه — المخالف — مأجور ، وبما انه ماجور فإنه لا يقول إلا عن علم ، فيحرص على أن تستفيد الأمة من علمه ، ولا يسلك مسلك التحذير والتحذير منه ، لما في ذلك من تصييع الطاقات وهذا هو الإثم المبين .

فهذا شعبة بن الحاج أمير المؤمنين في الحديث كان كثير التقدير لأبي حنيفة مع تباهي منهجهما ، حيث كانت تجمع بينهما مودة ومراسلة ، وكان يوثق أبا حنيفة ويطلب منه أن يحدث ، ولما بلغه نبأ موته قال : لقد ذهب معه فقه الكوفة تفضل الله عليه وعلىينا برحمته . (٥٨)

ويقول الشافعي : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة . (٥٩)
ونقل عن الشافعي أنه قال سئل مالك يوما عن عثمان النبي فقال : كان رجلا مقاربا ، وسئل عن أبي شرمة فقال : كان رجلا مقاربا ، قيل فأبا حنيفة ، قال : لو جاء أساطينكم هذه — يعني سواري المسجد — فقايسكم على خشب لظنتم أنها خشب ، (٦٠) إشارة منه إلى براعته في القياس .

وعن عبدالله بن المبارك روايات كثيرة في الثناء على أبي حنيفة ولا يسمح لأحد أن ينال منه في مسجده ، وحاول بعض جلسائه يوما أن يغمز أبا حنيفة

فقال له : اسكت والله لو رأيت أبا حنيفة لرأيت عقلاً ونبلاً . (٦١) وعنده أيضاً قوله : إنه مخ العلم . (٦٢)

وقال الليث بن سعد : لقيت مالكا في المدينة فقلت : إني أراك تمسح العرق عن جبينك ، قال عرقت مع أبي حنيفة ، إنه لفقير يامصري ، قال الليث : ثم لقيت أبا حنيفة وقلت له : ما أحسن قول هذا الرجل – أي مالك – فيك – فقال أبو حنيفة : ما رأيت أسرع منه بجواب صادق ، ونقد تمام . (٦٣)

هذا عن أبي حنيفة وأما مالك فإنه كان قريئن سفيان بن عيينة ، يقول الشافعي : ومالك وابن عيينة القريبان ، ولو لا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز ، (٦٤) ومع هذا فقد روى أن ابن عيينة ذكر مرة حدثاً فقيل له : إن مالكا يخالفك في هذا الحديث ، فقال : أترناني بمالك؟! ما أنا ومالك إلا كما قال جرير :

لُمْ يَسْتَطِعُ صُولَةَ الْبَزَلِ الْقَنَاعِيْسِ
وَابْنَ الْبَوْنِ إِذَا مَا لَرَ فِي قَرْنِ

ويقول أيضاً : كان لا يُلْغِي من الحديث إلا صحيحاً ، ولا يحمل الحديث إلا عن ثقة الناس ، وما أرى المدينة إلا استخرب بعد موت مالك بن أنس . (٦٥)
وكان يقول : إذا جاءك الحديث من مالك فشد به يديك ، كان مالك بن أنس
إذا شك في الحديث طرحه كله . (٦٦)

وقال احمد بن حنبل : مالك سيد من سادات اهل العلم ، وهو إمام في الحديث والفقه ، ومن مثل مالك متبع لأنوار من مضى مع عقل وأدب . (٦٧)
وأما الشافعي فإن سفيان بن عيينة – قرين مالك – إذا جاءه شيء من التفسير والفتيا التفت إلى الشافعي وقال سلوا هذا : وكان يقول إذا رأه – رأى الشافعي – هذا أفضل فتيا زمانه . (٦٨)

وكان عبدالله بن الحكم ولده على مذهب الإمام مالك ، ولكن هذا لم يمنع عبدالله بن الحكم من أن يوصي ولده محمد بلزم الإمام الشافعي فقال له إلزم هذا الشيخ – الشافعي – فما رأيت أحد أبصر بأصول العلم – أو قال – أصول الفقه – منه . وقد أحذَّ الولد بنصيحة والده فقال : لو لا الشافعي ما عرفت كيف أرد على أحد ، وبه عرفت ما عرفت ، وهو الذي علمني القياس رحمه الله فقد كان صاحب سنة وأثر وفضل وخير مع لسان فصيح وعقل صحيح رصين . (٦٩)

وعن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال : قلت لأبي : أي رجل كان الشافعى ، فإن أسعك تكثر الدعاء له ، فقال يابني : كان الشافعى رحمة الله كالشمس للدنيا و كالعافية للناس ، فانظر هل لهذين من خلف أو عوض . (٧١)

وعن صالح بن أحمد بن حنبل قال لقيني يحيى بن معين فقال : اما يستحب ابوك ما يفعل ؟ فقلت : وما يفعل ؟ قال :رأيته مع الشافعى والشافعى راكب وهو راحل آخذ بزمام دابته ، فقلت لأبي ذلك ، فقال إن لقيته فقل : يقول لك أبي : إذا أردت أن تتفقه فتعال فخذ بر kabeh من الجانب الآخر . (٧٢)

وعن داود بن علي الأصبهاني الظاهري قال : سمعت إسحاق ابن راهويه يقول : لقيني أحمد بن حنبل بمكة فقال : تعال حتى أريك رجلا لم تر عيناك مثله ... فأرانى الشافعى . (٧٣)

وقال داود بن علي أيضا : للشافعى من الفضائل ما لم يجتمع لغيره من شرف نسبة ، وصحة دينه ومعتقده ، وسخاوة نفسه ، ومعرفته بصحبة الحديث وسقيمه ، وناسخه ومنسوخه ، وحفظ الكتاب والسنة ، وسيرة الخلفاء وحسن التصنيف . (٧٤) وكان الإمام أحمد يقول : إذا سئلت عن مسألة لا أعرف فيها خيرا قلت فيها : يقول الشافعى ، لأنه إمام عالم من قريش . (٧٥)

وأما الإمام أحمد فإن الشافعى كان لا يذكر اسمه حين يحدث عنه تعظيمًا له بل يقول حدثنا الثقة من أصحابنا أو أئبنا الثقة أو أخبرنا الثقة . (٧٦)

ومع تلمذ الإمام احمد على يد الشافعى لم يمنع هذا اعترف الشافعى له - احمد - بعلم السنة فقول له : أما انت فأعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث صحيحًا فأعلمني أن يكن كوفيا أو بصريًا أو شاميًا اذهب إليه إذا كان صحيحا . (٧٧)

فهؤلاء الأئمة الأعلام لم ينفروا ويختروا الناس من بعضهم بل حفظ كل واحد منهم منزلة الآخر في قلبه ولم ينقصه حقه ، وإن كان يخالفه في وجهات النظر . ليدرك فحرى بأبناء هذه الأمة أن يسيروا على نهج أئمتهم فليوقروا بعضهم ولا يلحاؤا إلى التحذير والتنفير من بعضهم فيفشلوا وتذهب ريحهم وتتفرق الأمة بهم .

الثالثة : الإخلاص وقصد الحق :

والإخلاص وقصد الحق عند الحوار والخلاف يجب أن يكون متغّى وغاية الأطراف جميعاً ، وعدم الإنحراف عن هذه الغاية إلى المراء والجدل المنهي عنه شرعاً ، وإن أصبح المراء هو الغاية فيستحب ترك الحوار حرضاً على ألغة القلوب وتماسكها ووحدتها ، وقال صلّى الله عليه وسلم : من ترك المراء وهو مبطل بيّن له بيت في ربيض (٧٨) الجنة ، ومن تركه وهو محق بيّن له في وسطها ، ومن حسن خلقه بيّن له في أعلىها ، (٧٩) وقال صلّى الله عليه وسلم : ما ضلّ قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أتوا الجدل (٨٠) . وعن مسلم بن يسار أنه قال : إياكم والمراء فإنّها ساعة جهل العالم وبها يتغّي الشيطان زلتكم (٨١) .

وعن الحسن قال : ما رأينا فقيها يماري ، (٨٢) وعنده أيضاً قوله : المؤمن يداري ولا يماري ، ينشر حكمة الله فإن قبلت حمد الله وإن ردت حمد الله . (٨٣) وقال مالك بن أنس في الجدل : الجدال في الدين ليس بشيء ويقول : المراء والجدل في الدين يذهب بنور العلم من قلب العبد . ويقول : إن الجدل يقصي القلب ، ويورث الضغفن (٨٤) .

فجميع هذه الأقوال تبيّن أن من أهم الواجبات الحفاظ على الأخوة الإسلامية ووحدة صف المسلمين المخلصين ، ونبذ ما يفرقها ويضعفها من مراء وجدل ، فالآمة بأئمّة ووحدة أبنائهما تقوى على مواجهة العقبات وحل المشكلات ، وتستطيع استئناف الحياة الإسلامية التي ترضي الله تعالى .

والتجدد من المراء والجدل سهل الاعتبار والأخذ نظرياً ، صعب المدرك عزيز المنال عملياً ، فكثير من الناس يظهر أنه داعية إلى الحق حريص عليه وعند الحوار والخلاف يدعو لنفسه وينتصر لها ، فينقلب الحوار من قصد الحق وتحريه إلى غالب ومحظوظ ، خاصة إذا حضر الحوار مؤيداً الطفين ، الذين يحرصون على أن يكون صاحبـهم هو الغالب ، بدل أن يحرصوا على استيصال الفكر واستجلائـها ، فتراهم يصفقون كلما تلـكم بكلمة سواء أكانت مفيدة أو غير مفيدة ، وسواء التزم بأدب الحوار والخلاف أو خرج عنه .

بل قد يخرج الحوار من تناول الأفكار إلى تناول الذوات بحرجاً وتسيفيهاً وتحقيراً واهاماً وتفسيقاً باستعمال الكلمات النابية الحارحة أثناء الحوار والنقاش ، وبعده - أي بعد الانتهاء من الحوار - تحذيراً وتغافلاً ، كل هذا بسبب تحول الحوار والنقاش إلى غالب وغلوب ، فتقسو القلوب على بعضها ، ولو قصدوا الحق والتزموا بآداب الحوار لاتتهى - أي الحوار - وهم مت蛤بون متراحمون مأجورون .

قال ابن العربي : إن العالم لا ينضج حتى يتعرف عن العصبية المذهبية ويتحسن إلى الحق والخير حيث كانا ، ومن كان الحق غرضه تحرّاه وأحتاج له وكان معه في كل حلال ، أما التعصب للطائفية والمذهب وبنيات الطريق ، وتحلل الحاجج الواهية فمن دلائل صغر النفس وزغل العلم والأنس بالباطل (٨٥) .

قال عبد الرحمن بن مهدي تلميذ عبيد الله بن الحسن العنيري - أحد سادات أهل البصرة وفقهائها وعلمائها وكان قاضياً - : كنا في جنaza فسألته - أي عبيد الله - عن مسألة فغلط فيها ، فقلت له : أصلحك الله ، القول فيها كذا وكذا . فأطرق ساعة ثم رفع رأسه فقال : إذا أرجع وأنا صاغر ، لعن أكون ذنباً في الحق خيراً لي من أن أكون رأساً في الباطل . (٨٦)

وقد وقع لعمرو بن عبيد أنه قال في مسألة رأياً فأخذوا فيه ، فناقشه واصل بن عطاء فتبين لعمرو بن عبيد خطأه في تلك المسألة ، فرجع إلى الحق قائلاً : ما بيني وبين الحق من عداوة (٨٧) .

وهذا الإمام الأوزاعي يلتقي بأبي حنيفة في مكة ويقول له : ما بالكم لا ترفعون أيديكم عند الركوع والرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء : فقال الأوزاعي : كيف وقد حدثني الزهرى عن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا أفتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه .

فقال أبو حنيفة : حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود لشيء من ذلك .

فقال الأوزاعي : أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه وتقول حدثني حماد عن إبراهيم !!! .

فقال أبو حنيفة : كان حماد أفقه من الزهري ، وكان إبراهيم أفقه من سالم ، وعلقمه ليس بدون ابن عمر وإن كان لأبن عمر فضل صحبة ، والأسود له فضل كثير ، وعبدالله هو عبدالله ، فسكت الأوزاعي (٨٨) .

وقد روى عبدالله بن المبارك أنه لما قدم بيروت ، وأجتمع بالأوزاعي سأله : يا خراساني ، من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة ، يكفي أبا حنيفة ؟ ! فلم يجبه ابن المبارك ، بل ذهب إلى بيته ومكث ثلاثة أيام يطالع كتب أبي حنيفة . ثم أتى الأوزاعي بها وأطلعه عليها . فقال له الأوزاعي : يا خراساني من النعمان بن ثابت هذا ؟ ! فأجابه : هذاشيخ لقيته في العراق ، فقال : الأوزاعي هذا نبيل من المشايخ ، اذهب واستكثر منه ، فأجابه بن المبارك : هذا أبو حنيفة الذي نحيت عنه .

ثم هيات الأقدار بعد ذلك اجتمع الأوزاعي بأبي حنيفة في مكة ، وكشف له أبو حنيفة بعض المسائل ، ولما افترقا ، قال الأوزاعي لابن المبارك : غبطت الرجل – أي أبو حنيفة – بكمثر علمه ، ووفر عقله ، واستغفر الله تعالى لقد كنت في غلط ظاهر ، الرم الرجل ، إنه بخلاف ما بلغني عنه (٨٩) .

فهنا الجميع من السنة مقتبس ، واختلاف الفهم ووجهات النظر لا يفسد القلوب ، بل يسلم كل طرف ما فهمه الآخر ولا يلزم منه به . ودون مراء ولا جدل ولا انتصار للنفس ولا غالب ولا مغلوب ، بل قصد الحق واتباعه .

ولتحاشي الذوات من التحرير والتفسير عند الحوار والخلاف يجب اتباع الأمور الآتية :

١- حسن الظن بطلبة العلم وحملة الإسلام ودعاته ، وحمل ما يصدر منهم وينسب إليهم محمل الحسن ، وذلك لتغليب أحواه الإسلام على كل اعتبار .

٢- رحابة الصدر في استقبال ملاحظات الغير واعتبارها معونة منه يقدمها للكل ولم يقصد التحرير بذلك .

٣- انتقاء أطيب الكلام وبتجنب الألفاظ النابية والعبارات الجارحة التي تقسى القلوب وتنزع الصفو .

٤- وعي كلام المخالف وعدم التسرع في الاتهام والأحكام قبل معرفة منهجه والدليل الذي أستند إليه وبنى عليه حكمه .

هذه القواعد مهمة بالنسبة لدعوة الإسلام وحملته على اختلاف توجهاتهم وإنطلاقهم واتباعهم الحزبية والتنظيمية إذا أرادوا الحوار فيما بينهم ، أما إذا أرادوا الحوار مع غيرهم فلا بد من :

١- الهدوء وضبط النفس وعدم الانفعال :

وهدوء النفس وضبطها وعدم انفعالها مهم جدا عند الحوار ، لأنه يعطي قوة معنوية للمحاور تجعله واثقا بما يحمل من مبادئ وأفكار ، قادرًا على طرح وعرض ما عنده بحجة وبرهان ، وأما الانفعال والصياح فإنه علامة عجز وضعف في مواطن العقل ومقابلة الحجة باللحمة ، فالعجز الذي يفشل في عرض ما عنده يعوض فشله بالانفعال والصياح ، خاصة أمام جمهوره ومؤيديه .

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحاور أبا الوليد عتبة بن ربيعة وهو هادئ النفس غير منفعل مما يسمعه من أبي الوليد ، قال ابن إسحاق : حدثني يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي قال : حدثت أن عتبة بن ربيعة - وكان سيدا - قال يوما وهو جالس في نادي قريش ورسول الله صلى الله عليه وسلم حالس في المسجد وحده يا معاشر قريش : ألا أقوم إلى محمد فأعلميه وأعرض عليه أمور لعله يقبل بعضها فتعطيه أيها شاء ويكتف عننا (وذلك حين أسلم حمزة ورأوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيدون ويكترون) فقالوا بلى يا أبا الوليد قم إليه فكلمه : فقام إليه عتبة حتى جلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا بن أخي إنك منا حيث قد علمت من السلطة (٩٠) في العشيرة والمكان في النسب ، وأنك قد أتيت قومك بأمر عظيم فرقت به جماعتهم وسفهت به أحلامهم وعابت به المتهم ودينهم وكفرت به من مضى من آبائهم فاسمع مني أعرض عليك أمورا لعلك تقبل منها بعضها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قل يا أبا الوليد أسمع) . قال يا بن أخي إن كنت إنما ت يريد بما جئت به من هذا الأمر ما لا جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالا ، وإن كنت إنما ت يريد به شرفا سودناك علينا حتى لا نقطع أمرا دونك ، وإن كنت ت يريد به ملكا ملوكناك علينا ، وإن كان هذا الذي يأتيك رئيا تراه لا تستطيع رده عن نفسك طلبنا لك الطب وبذلنا فيه

أموالنا حتى نيرئك منه فإنه ربما غلب التابع على الرجل حتى يداوى منه أو كما قال له ، حتى إذا فرغ عتبة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع منه قال (أقد فرغت يا أبا الوليد ؟ قال ؟ نعم : قال فاستمع مني . قال أفعل : فقال : بسم الله الرحمن الرحيم (حم تتريل من الرحمن الرحيم وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا إلينا) (٩١) ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها يقرؤها عليه ، فلما سمعها منه عتبة أنصرت لها ، وألقى يديه خلف ظهره معتمدا عليها يسمع منه ، ثم انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السجدة منها فسجد ، ثم قال : قد سمعت يا أبا الوليد ما سمعت فأنت وذاك . فقام عتبة إلى أصحابه ، فقال بعضهم لبعض : خلف بالله لقد جاءكم أبو الوليد بغير الوجه الذي ذهب به ، فلما جلس إليهم قالوا : ما وراءك يا أبا الوليد ؟ قال : ورأي إني سمعت قولوا والله ما سمعت مثله قط ، والله ما هو بالشعر ، ولا بالسحر ، ولا بالكهانة ، يا معاشر قريش أطيعوني ، اجعلوها بي ، وخلوا بين هذا الرجل وبين ما هو فيه ، فاعتزلوه ، فوالله ليكون لقوله الذي سمعت منه نبأ عظيم ، فإن تصبه العرب فقد كفيتهم بغيركم ، وإن يظهر على العرب فملكته ملوككم وعزكم ، وكنتم اسعد الناس به ، قالوا سحرك والله يا أبا الوليد بلسانه ، قال : هذا رأي فيه ، فاصنعوا ما بدا لكم (٩٢) .

فهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينفعه مما يتهم فيه من تفريق الجماعة ، وأنه يريد المال والسيادة والملك ، فلم يقل أنا المعروف عندكم بالصادق الأمين ، وأنا الذي وحدت صفوكم وحقنت دماءكم لما تنازعتم في وضع الحجر الأسود ، بل بقى هادئ النفس منصتا مستمعا له حتى فرغ من كلامه .

٢- عدم مقاطعة الطرف الآخر أثناء كلامه :

وإعطاء الطرف المحاور فرصته في الحديث والتعبير بما يريد ، وعدم مقاطعته أثناء كلامه مهم عند الحوار ، بل لا تقل عن الأولى – أي المدح وضبط النفس – فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعبدة بن ربيعة : يا أبا الوليد اسمع ، وبقي أبو الوليد يتحدث ورسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع منه حتى فرغ من كلامه ، فلما فرغ من كلامه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقد فرغت يا أبا الوليد ؟ قال : نعم ، قال : فاستمع مني ، قال أفعل .

٣- الالتقاء والتعاون على القواسم المشتركة :

والالتقاء والتعاون على القواسم المشتركة بين دعوة الإسلام وبين غيرهم من أبناء جلدكم من قومين ووطنيين (٩٣) مطلوب أيضاً في هذه الظروف العصبية التي تمر بها هذه الأمة ، قال صلى الله عليه وسلم : لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً (٩٤) ما أحب أن لي به حمر النعم (٩٥) ولو أدعى به في الإسلام لأحببت (٩٦) . فالنبي صلى الله عليه وسلم بين لنا أنه لو دعاه من غير المسلمين في عهد الإسلام إلى أهداف نبيلة ومبادئ سامية تلتقي مع الإسلام لي هذه الدعوة وناصرها ، لأن الإسلام سباق إلى ما فيه خير للمسلمين والإنسانية جماء .

فقوله صلى الله عليه وسلم (لو أدعى) يفهمنا أن الداعي غير مسلم ، ولا يفهم منه أن الداعي مسلم ، فالمسلم ولو كان صحابياً تبع للنبي صلى الله عليه وسلم وليس داعياً له . كما يتلقى صلى الله عليه وسلم مع مواطني المدينة المنورة من يهود بين قينقاع وبين النضير وبين قريطة على المحافظة على مصالح الوطن في الدفاع عنه ضد أي هجوم خارجي وعدم الغدر (٩٧) .

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتلقى مع غير المسلمين على القواسم المشتركة فحربي بدعوة الإسلام وحملته أن يتلقوا مع أبناء جلدكم من المسلمين وطينين وقومين على القواسم المشتركة بينهم ، كرفض الهيمنة الاستعمارية والتبغية الأجنبية وإعادة الحرية السياسية للأمة وتحقيق العدالة في التوظيف ورفض الظلم وإنصاف المظلوم والمحافظة على المصالح العامة للوطن والمواطنين ونحو ذلك من الأهداف التي يتلقى عليها الجميع . ولا يعني أن هدوء النفس وضبطها ، وعدم مقاطعة الطرف الآخر أثناء كلامه ، والتعاون على الأهداف المشتركة مطلوب فقط عند محاورة الوطنيين أو القوميين أو غير المسلمين ، بل إن الغورين على الإسلام من أبناء المخلصين هم أحوج إلى هذه الأمور من غيرهم ، لتوحد كلمتهم وصفوفهم ، وتشقّبهم أمتهم ، على أنها قادرة على استئناف حياتهم الإسلامية ، فتسعد بهم أمتهم والبشرية جماء . وإنما يحيى الأمة متفرغة في تحالفها وذلها ، متخبطة في مسیرتها ، تائهة في حياتها ، جامدة للمناقشات في تصوراتها ، ضنكّة في معيشتها ، مهزومة من داخلها ، محبطه فاقدة الثقة بنفسها ، يائسة قانطة من رحمة ربها ، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم .

- (١٩) مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحاج بن مسلم القشيري ، صحيح مسلم ، دار الفكر ، بيروت ، كتاب الأقضية ، باب بيان أجر الحاكم إذا احتجد فأصاب أو أخطأ ، ١٣١/٥ .
- أبو داود ، سليمان ابن الأشعث ، سنن أبي داود ، دار الحديث ، حمص ، ط١ ، ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ ، كتاب الأقضية ، باب في القاضي يخطئ ، ٦/٤ . الترمذى ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ، سنن الترمذى ، دار الفكر ، بيروت ، أبواب الأحكام ، باب ما جاء في القاضي يصيب ويخطئ ، ٢/٣٩٣ .
- (٢٠) ابن حجر ، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ، فتح الباري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ ، باب صلاة الخوف ، ٢/٣٥٠ .
- (٢١) متفق عليه ، ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الصوم ، باب لم يعب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار ، ٤/١٥١ . النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف ، صحيح مسلم بشرح النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٤ ، كتاب الصوم ، باب جواز الصوم والfast في رمضان للمسافر ، ٧/٢٣٤ .
- (٢٢) آل عمران : آية ١٠٣ .
- (٢٣) متفق عليه ، النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب البر ، باب تحريم التحاسد والتداير ، ٦/١١٥ . ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الأدب ، باب ما ينهي عن التحاسد والتداير ، ١٠/٣٩٧ .
- (٢٤) الأنبياء : آية ١٠٧ .
- (٢٥) الحج : آية ٧٨ .
- (٢٦) القراءة : آية ١٨٥ .
- (٢٧) المائدة : آية ٦ .
- (٢٨) النساء : آية ٢٨ .
- (٢٩) الانسراح : آية ٥ ، ٦ .
- (٣٠) متفق عليه ، ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الأدب ، ١٠/٤٣٢ . النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الجهاد ، ١٢/٤١ .
- (٣١) ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الإيمان ، باب الدين يسر ، ١/٧٨ .
- (٣٢) أحمد ، أحمد بن حنبل ، المسند ، المكتب الإسلامي ودار صادر ، بيروت ، ٦/١١٦ .

- (٣٣) ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الأدب ، ٤٣٢/١٠ . أحمد ، المسند ، ٢٦٦/٥ .
- (٣٤) الأنبياء : آية ٧ .
- (٣٥) فاطر : آية ٢٨ .
- (٣٦) الشافعى ، محمد بن إدريس ، ديوان الشافعى ، دار الجبل ، بيروت ، ص ٧٤ ،
- (٣٧) يرى الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية وأبو يوسف في الرواية المشهورة عنه أن المرأة ليس لها أن تنفرد بأمر زواجها ، ولا ينعقد العقد بعفارتها . ويرى أبو حنيفة والرواية الثانية عن أبي يوسف أن لها الحق في اختيار الزوج من غير إشراك ولديها معها في هذا الاختيار ن ويصح العقد بعفارتها . القليصي ، علي أحمد ، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية ، مكتب الجليل الجديد ، صنعاء ، ط ٢ ، ١٩٩٣-١٤١٤ ، ٩٢، ٩١/١ . كما يرى الشافعية والحنابلة والزيدية والحنفية أن الشهادة على الزواج شرط لصحة العقد . وأما المالكية وجماعة من الصحابة والتبعين وأحمد في رواية فقالوا إن الشهادة ليست شرطاً في عقد الكاح . إلا أن المالكية قالوا يجب الإعلان عند الدخول والزفاف ، فإن قصد الإستسوار في الرواج فلا يصح . القليصي ، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية ، ٨٤/٨٥ .
- (٣٨) قال صلى الله عليه وسلم : الكلمة "الحكمة ضالة المؤمن حينما وجدها فهو أحق بها" . ابن ماجة ، أبو عبدالله محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، كتاب الزهد ، باب الحكمة ، ١٣٩٥/٢ . الترمذى ، سنن الترمذى ، ط دار إحياء التراث العربي ن بيروت ، كتاب العلم ، باب فضل الفقه على العبادة ، ٥١/٥ .
- (٣٩) لما ثقل سليمان بن عبد الملك في مرضه (مرض الموت) عهد في كتاب كتبه لبعض بنيه وهو غلام ولم يبلغ فقال رجاء بن حمزة له : ما تصنع يا أمير المؤمنين ! إنه مما يحفظ الخليفة في قبره أن يستخلف على المسلمين الرجل الصالح . فقال سليمان : أنا استخير الله وأنظر فيه ولم أزعم عليه ، قال : فمكث يوماً أو يومين ، ثم خرقه ، فدعاني ، فقال : ما ترى في داود بن سليمان ؟ قلت : هو غائب عنك بقسطنطينية وأنت لا تدرى أحي هو أم ميت ! فقال لي :
- فمن ترى ؟ قلت : رأيك يا أمير المؤمنين ، وأنا أريد أنظر من يذكر ، قال : كيف ترى في عمر بن عبد العزيز ؟ قلت : أعلمك والله خيراً فاضلاً مسلماً ، فقال : هو والله على ذلك ، ثم قال : والله لئن وليته ولم أول أحداً سواه لتكونن فتنـة ، ولا يتركتونه أبداً يلي عليهم إلا أن يجعل أحدهم بعده ، فإن ذلك مما يسكنهم ويرضون به ، قلت : رأيك . قال فكتب : بسم

الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من عبدالله سليمان أمير المؤمنين لعمر بن عبد العزيز ، إني قد وليتك الخلافة من بعدي ، ومن بعده يزيد بن عبد الملك ، فاسمعوا له وأطاعوا ، واتقروا الله ولا تختلفوا فيطمع فيكم . ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير ، البداية والنهاية ، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح ، دار الحديث ، القاهرة ، ط٤ ، ٥٥٢ / ٦ - ٥٥٠ / ٦ . ابن عبد ربه ، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، العقد الفريد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، ٤٠٠ / ٤ .

(٤٠) - (٤١) ابن حميد ، صالح بن عبدالله ، أدب الخلاف ، مكتبة الضياء ، جدة ، ط١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

(٤٢) ابن مفلح ، ابو عبدالله محمد ، الآداب الشرعية ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١٤١٧، ٢٤٢ / ٦٢ م ، ١٩٩٦ م .

(٤٣) ابن حميد ، أدب الخلاف ، ص ٣٧ .

(٤٤) - (٤٥) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٤٦) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٤٧) قطناني ، " محمد مهدي " أحمد ، العدل في الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه نوقشت في آذار ١٩٩٦ ، الجامعة الأردنية - كلية الدراسات العليا - قسم الفقه وأصوله ، ص ٣٢٠ .

(٤٨) ابن حميد ، أدب الخلاف ، ص ٣٢ .

(٤٩) العلواني ، أدب الاختلاف في الإسلام ، ص ٧٥ .

(٥٠) الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي ، تاريخ بغداد ، مكتبة الحاخامي ، القاهرة ، ودار الفكر ، ٣٤٦ / ١٣ . أبو زهرة ، محمد ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، دار الفكر العربي ، ص ٣٦٢ . أبو زهرة ، محمد ، أبو حنيفة حياته وعصره وأراؤه وفقهه ، دار الفكر العربي ، ص ٦١ .

(٥١) عياض ، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، دار مكتب الفكر ، طرابلس ليبيا ، ١٩٢ / ١ ، ١٩٣ م .

(٥٢) ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الإيمان ، باب من الإيمان أن يجب لأئمته ، ٤٨ / ١ .

(٥٣) النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب البر ، باب تراحم المؤمنين ، ١٤٠ / ٦ .

- (٥٤) قال صلى الله عليه وسلم : سباب المسلم فسوق وقاتله كفر . ابن حجر ، فتح الباري ، كتاب الأدب ، باب ما ينهى عنه من السباب واللعن ، ٣٨١/١٠ .
- (٥٥) النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب العلم ، باب من سن سنة حسنة ، ٢٢٦/١٦ . الترمذى ، سنن الترمذى ، كتاب العلم ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع ، ٤٥/٣ . ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، المقدمة ، باب من إحياء السنة ، ٧٦/١ .
- (٥٦) انظر تخریج حديث : إذا حكم الحاکم ص ٦ .
- (٥٧) قال صلى الله عليه وسلم : إذا مات ابن آدم أنقطع عمله إلا من ثلاثة : صدقة حاربة أو ولد صالح يدعوه أو علم ينتفع به . أحمد ، المسند ، ٢٦٩/٥ . النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الوصية ، باب ما يلحق الإنسان من الثواب ، ٨٥/١١ .
- (٥٨) الترمذى ، سنن الترمذى ، كتاب القيامة ، الباب الأول ، ٦١٢/٤ . العلوانى ، أدب الاختلاف في الإسلام ، ص ١٢٨ .
- (٥٩) العلوانى ، أدب الاختلاف في الإسلام ، ص ١٢٨ .
- (٦٠) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٣٤٦/١٣ . أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص ٣٧٤ .
- (٦١) العلوانى ، أدب الاختلاف ، في الإسلام ، ص ١٢٩ .
- (٦٢) المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- (٦٣) أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص ٣٧٤ .
- (٦٤) أبو زهرة ، محمد ، مالك حياته وعصره وأراؤه وفقهه ، دار الفكر العربي ، ص ١٣٣ .
- (٦٥) العلوانى ، أدب الاختلاف في الإسلام ، ص ١٢٦ .
- (٦٦) أبو زهرة ، مالك ، ص ٧٦ .
- (٦٧) أبو زهرة ، مالك ، ص ٧٧ . أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص ٤٠٥ .
- (٦٨) العلوانى ، أدب الاختلاف في الإسلام ، ص ١٢٧ .
- (٦٩) أبو زهرة ، مالك ، ص ٧٧ .
- (٧٠) العلوانى ، أدب الاختلاف في الإسلام ، ص ١٣٠ .
- (٧١) أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص ٤٥١ .
- (٧٢) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٦٦/٢ .

- (٧٣) العلواني ، أدب الاختلاف في الإسلام ، ١٣١ .
- (٧٤) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٦٦/٢ .
- (٧٥) أبو زهرة ، محمد ، الشافعي حياته وعصره وآراؤه وفقه ، دار الفكر العربي . ص ٣٤ .
- (٧٦) العلواني ، أدب الاختلاف في الإسلام ، ص ١٣٢ .
- (٧٧) ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد الحسن التركي ، مكتبة الحاجنجي ، مصر ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ . ص ١١٦ .
- (٧٨) أبو زهرة ، محمد ، أحمد بن حنبل حياته وعصره وآراؤه وفقه ، دار الفكر العربي ، ص ٨٤ .
- (٧٩) أي حوالها .
- (٨٠) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، المقدمة ، باب اجتناب البدع والجدل ، ٢٠ ، ١٩/١ .
- (٨١) الترمذى ، سنن الترمذى ، كتاب البر ، باب ما جاء في المرأة ، ٣٥٨/٤ .
- (٨٢) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، المقدمة ، باب اجتناب البدع والجدل ، ١٩/١ .
- (٨٣) - (٨٤) ابن حميد ، أدب الخلاف ، ص ٣٦ .
- (٨٤) أبو زهرة ، مالك ، ص ٨٣ . أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص ٤٠٧ .
- (٨٥) ابن حميد ، أدب الخلاف ، ص ٣٤ ، ٣٥ .
- (٨٦) المخاسى ، أبو عبدالله الحارث بن أسد ، رسالة المسترشدين ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار السلام ، ط ٦ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ . هامش ص ٦٢ .
- (٨٧) المخاسى ، رسالة المسترشدين ، هامش ص ٦٢ .
- (٨٨) العلواني ، أدب الاختلاف في الإسلام ، ص ٧٤ ، ٧٥ .
- (٨٩) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ١٣/٣٣٨ . الحمصانى ، الدكتور صبحي الأوزاعي ، دار العلم للملائين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٨ ، ص ٢١ .
- (٩٠) بكسر السين مشددة وفتح الطاء مخففة المترلة الرفيعة .
- (٩١) فصلت : آية ١ - ٥ .
- (٩٢) ابن هشام ، أبو محمد بن عبد الملك ، سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ١/٣١٣ ، ٣١٤ .

(٩٤) الوطني أو القومي مسلم لا يمكن تكفيره وإنحرافه من الإسلام ما دام معتقداً بعقيدة الإسلام - لاسينا وأن كثيراً منهم يحافظون على الشعائر الدينية من صلاة وزكاة وحج وصوم وزواجهن محتشمات بمحاجب الإسلام - إلا أنه انحرف في انطلاقه وتصوره ومعالجته لهذه الأمور ، فبدل أن ينطلق في دعوته إلى هذه المبادئ من منظور إسلامي دعا إليها من منظور قومي أو وطني ، المهم أنه يساعدني على إعادة الإنسان العربي إلى أصالة معدنه ، فالناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا ، فإذا نقل الإنسان العربي إلى هذه الأصالة سهل علي بعد ذلك نقلة إلى دينه وإسلامه .

(٩٥) عن محمد بن إسحاق أنه قال : تداعت قبائل من قريش إلى حلف فاجتمعوا له في دار عبد الله بن جدعان لشرفه وسننه فكان حلفهم عنده ، بنو هاشم ، وبني عبد المطلب ، وأسد بن عبد العزى ، وزهرة بن كلاب ، وتيم بن مرة ، فتعاهدوا وتعاهدوا على أن لا يجدوا بمكة مظلوماً من أهلها وغيرهم من دخلها من سائر الناس إلا قاموا معه ، وكانوا على من ظلمه حتى ترد عليه مظلمته ، فسمت قريش ذلك الحلف حلف الفضول . ابن هشام ، السيرة النبوية ، ١٤٤ / ١ ، ١٤٥ .

(٩٦) أي لا أحب نقضه وإن دفع لي مقابل نقضه حمر النعم .

(٩٧) ابن هشام ، السيرة النبوية ، ١٤٥ / ١ .

(٩٨) أقول مواطنة لا ذمة لأن عقد الذمة شرع بعد فتح مكة بعد نزول قوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدohم صاغرون) التوبة : آية ٢٩ . والظرف الذي نزل فيه هذا التشريع كان في أوج عزة الدولة الإسلامية وقوتها . وقبل هذا التشريع كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم والمشركين عهود إلى مدد كمعاهدة صلح الحديبية . إضافة إلى المعاهدات التي وقعت بينه صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة ، واليهود والمشركون الموقعون على هذه المعاهدات وقعوا عليها لا على أنهم داخلون في ذمة الإسلام وحكمه . ولكن في حالة نقض يهود من بني قينقاع وبني النضير - للمعاهدات كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلبهم عن المدينة المنورة ، وهذا كان قبل غزوة الخندق - الأحزاب - أما بني قريطة فكان الحكم فيهم قتل رجاتهم بعد نقضهم المعاهدة . وبعد هزيمة الأحزاب وانتصار النبي صلى الله عليه وسلم انتقلت الدولة الإسلامية من مرحلة الدفاع إلى مرحلة المحروم بقوله صلى الله عليه

وسلم : لن تغزوكم قريش بعد عاكم هذا ولكن تغزوهم . (ابن هشام ، السيرة النبوية ، ط دار الكتاب العربي ، ٢٠٣/٣) وفي مرحلة المحوم شرع عقد الذمة ، وبقي هذا التشريع إلى أن ألغى في آخر الدولة العثمانية بعد إدخال العلمانية والتشريعات الوضعية ، ثم انتهت الدولة العثمانية بتقسيمها إلى دواليات صغيرة ضعيفة وارثة منها العلمانية والتشريعات الوضعية . وهذه الدول في العالم الإسلامي منها ما يتشكل شعبها من المسلمين فقط ، ومنها ما يتشكل من المسلمين وغير المسلمين بحسب متفاوهه . وبعد التردي الحضاري للأمة الإسلامية بدأت بعض هذه الدول تتجه إلى الإسلام بأنظمتها وتشريعاتها ، وهذه البداية في العودة إلى الإسلام تواجه من العقبات التي ليس من السهل تحطيمها وتحاوزها في يوم وليلة ، خاصة وأن هذه العقبات وجدت في عهد تكالب فيه الأمم على الإسلام وأهله مستخدمة في ذلك وسائل الطعن والتشويه الحديثة فضلاً عن تسخير أبناء وأموال المسلمين في ذلك ، والتدخل في شئونهم الداخلية .

لذلك فإننا – في عهد وظرف هذه البداية – لا نستطيع تطبيق عقد الذمة الذي شرع في عهد القوة والمنعة ، فكما أن الإسلام بدأ غير مشروع عقد الذمة في بداية الدولة النبوية على قائدتها الصلاة والسلام مع قدرها على الدفاع عن نفسها وكيابها حتى بلغت أوج قوتها شرعاً عقد الذمة ، فالدولة الإسلامية التي تبني الإسلام نظام حياة ومصدر لتشريعاتها وقوانينها ويتشكل سكانها من المسلمين وغير المسلمين عليها أن تعامل غير المسلمين على شرع أساس المواطنة أي أنهم مواطنون لآدميين – كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع يهود المدينة ، حتى تتمكن الدولة من بناء مؤسساتها على قواعد قوية ، ثم تعمل على توحيد الأمة الإسلامية وجمع كلمتها بعد ذلك تطبق عقد الذمة على غير المسلمين ، لأننا لو عاملناهم على أنهم ذميين لفشل المشروع الإسلامي ، لأن كلمة ذمة تفيد الصغار ولا صغار مع وجود قوة ومنعة وحماية دولية لهم ، فحتى يحافظ على المشروع الإسلامي النامي لا بد من معاملتهم على أنهم مواطنون لا ذميين ، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار الأمور التالية :

- ١- الأمة الإسلامية في عهد النبي متخمسة لتطبيق شرع الله باعتباره قربة من قربات الله تعالى ، بخلاف مسلمي اليوم فنسبة كبيرة منهم تأثرت بالأفكار المدamaة المعاصرة كالعلمانية والقومية والاشتراكية فضلاً عن تأثيرها الفروض الدينية ولم يتأثروا بهذه الأفكار .

- ٢- مرجعية الأمة الإسلامية في دولة المدينة واحدة ألا وهي شخص النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو مرجع الجميع عند النزاع وتبين المبهم من الأمور . وهذا بخلاف الأمة الإسلامية فهي منقسمة على نفسها بانقسام علمائها المخلصين مع وجود علماء السلاطين ، والتباس وتلبيس هؤلاء على العامة من المسلمين .
- ٣- إن العالم في صدر الإسلام لم يكن متقدماً كعالم اليوم الذي أصبح قرية صغيرة بمحكم تقدم وسائل الاتصال والمواصلات والمعرفة مما سهل على الدول الاستعمارية التدخل في شئون المسلمين الداخلية .

المصادر والمراجع

- ١ ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم ، الكامل في التاريخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ .
- ٢ ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مكتبة الحاجي ، مصر ، ط١ ، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ .
- ٣ ابن حجر ، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ، فتح الباري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ .
- ٤ ابن حميد ، صالح بن عبدالله ، أدب الخلاف ، مكتبة الضياء ، جدة ، ط١ ، ١٤١١ هـ ١٩٩١ .
- ٥ ابن عبد ربه ، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، العقد الفريد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ .
- ٦ ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل ، البداية والنهاية ، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .
- ٧ ابن مفلح ، أبو عبدالله محمد ، الآداب الشرعية ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمير القسام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ .
- ٨ ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، تنسيق علي شيري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٩ ابن هشام ، أبو محمد بن عبد الملك ، السيرة النبوية ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ١٤٠١ هـ ١٩٨١ .
- ١٠ أبو داود ، سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود ن دار الحديث ، حمص ، ط١ ، ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ .
- ١١ أبو زهرة ، محمد ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، دار الفكر العربي .
- ١٢ أبو زهرة ، أبو حنيفة حياته وعصره وأراؤه وفقهه ، دار الفكر العربي .
- ١٣ أبو زهرة ، مالك حياته وعصره وأراؤه وفقهه ، دار الفكر العربي .
- ١٤ أبو زهرة ، الشافعى حياته وعصره وأراؤه وفقهه ، دار الفكر العربي .

- ١٥ - أبو زهرة ، أحمد حياته وعصره وأراؤه وفقهه ، دار الفكر العربي .
- ١٦ - أحمد ، أحمد بن حنبل ، المسند ، المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت .
- ١٧ - الترمذى ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ، سنن الترمذى ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٨ - الحرجاني ، علي بن حمد الشريف ، التعريفات ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٠ .
- ١٩ - الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي ، تاريخ بغداد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الفكر .
- ٢٠ - الشافعى ، محمد بن إدريس ، ديوان الشافعى ، دار الجليل ، بيروت .
- ٢١ - الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير ، تاريخ الطبرى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة .
- ٢٢ - العلوانى ، طه جابر فياض ، أدب الاختلاف في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، واشنطن ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ .
- ٢٣ - عياض أبو ، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض ن ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود ، دار مكتب الحياة ، بيروت ، دار مكتبة الفكر ، طرابلس ليبيا .
- ٢٤ - قطاطي ، "محمد مهدي" أحمد ، العدل في الشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، نوقشت في آذار ١٩٩٦ ، الجامعة الأردنية - كلية الدراسات العليا - قسم الفقه وأصوله .
- ٢٥ - القليصي ، علي أحمد ، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية ، مكتبة الجليل الجديد ، صنعاء ، ط ٢١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ .
- ٢٦ - المحاسى ، أبو عبدالله الحارث بن أسد ، رسالة المسترشدين ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار السلام ، ط ٦ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ .
- ٢٧ - المحمصانى ، الدكتور صبحى ، الأوزاعي ، دار العلم للملائين ، بيروت ، ط ، ١٩٧٨ .
- ٢٨ - مسلم ، أبو الحسين مسلم بن القشيري ، صحيح مسلم ، دار الفكر ، بيروت .
- ٢٩ - النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف ، صحيح مسلم بشرح النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٤ .

Abstract

Ethics of Dialogue and Disagreement in Islamic Sharia The research's contents can be summarized as follows :

- 1- Disagreement is the alternative way of thinking of an individual or a group as opposed to another in words or deeds
- 2- Disagreement could be either welcomed as in the case of believers , disagreement with pagans or detested which arises from prejudice to achieve selfish ends . Finally , it can be acceptable as which takes place among religious scholars in minor matters rulings of which vary among numerous possibilities .

taken into consideration :

- a) Sharia's (Islamic law) flexibility , easiness and tolerance should be in mind .
- b) Disagreement should be restricted to right or wrong and not expanded to obedience and disobedience.
- c) sincerity and targetting Right by means of :
 - 1- Having good faith in moslem callers .
 - 2- Listening to other's remarks with broad - mindedness ,considering them as an aid and not aiming to insult .
 - 3- Choosing words and avoiding sharp remarks .
 - 4- Understanding the other party's statements and not jumping into accusations and rulings befor knowing his evidence.
 - d) Calmness , self - restriction and avoidance of emotions .
 - e) Non - interruption of the other party's speech.
 - f) Agreement and cooperation in common factors.